

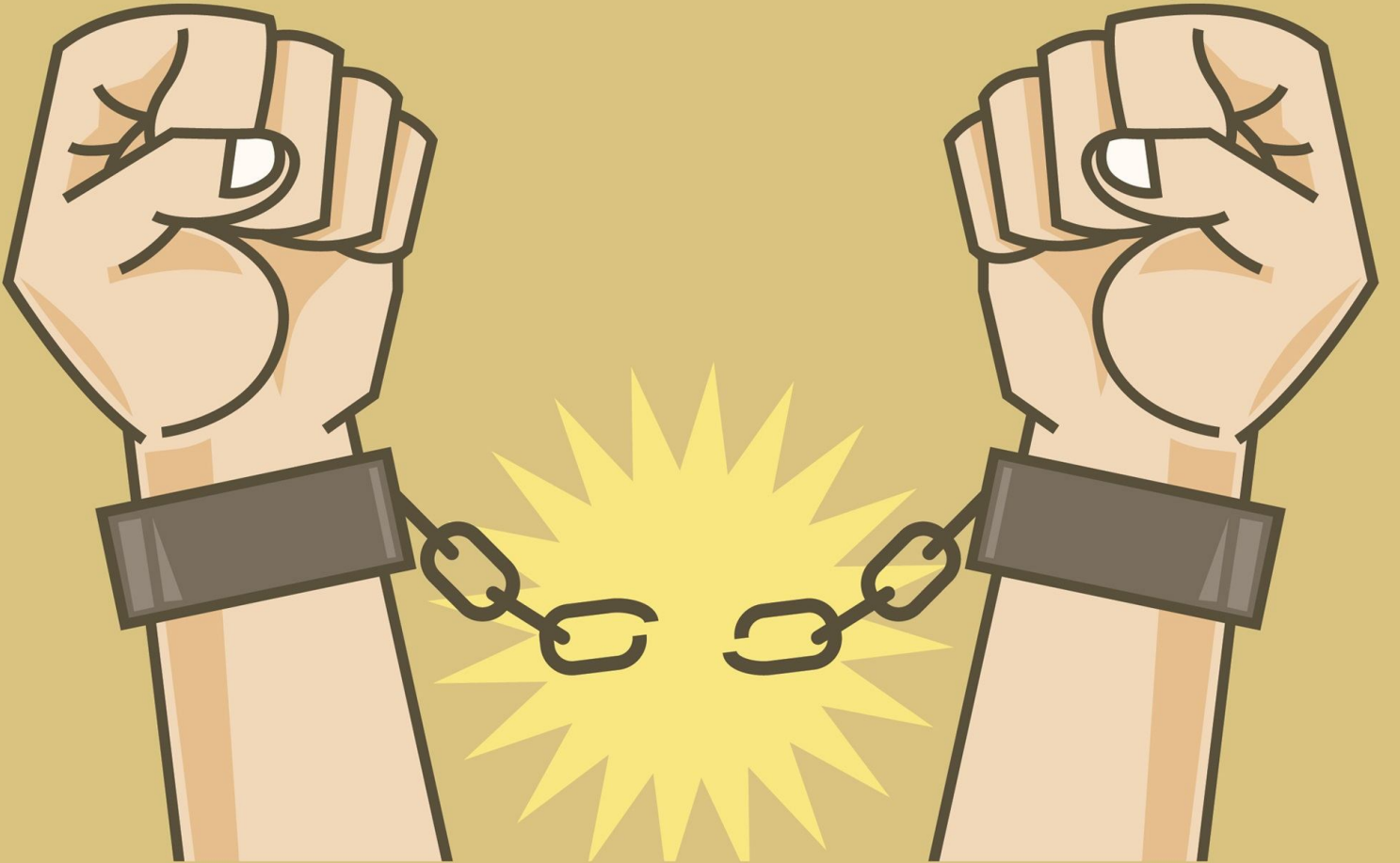


مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression

WORLD

ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان
بل نسأل عن الحرية و العيش معا

DAY



ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان

بل نسأل عن الحرية و العيش معا

تعريفات

التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان

هي معايير التي تشمل كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية..الخ التي تتصف بكونها حقوق أساسية لا يجوز المساس بها، يستحقها الفرد لكونه أو كونها إنسان، ولا يغير منها اختلاف الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة أو المكان أو اللغة أو أي اختلافات أخرى، وهي حقوق عالمية قابلة للتطبيق في أي مكان وللجميع.

كانت مفاهيم حقوق الإنسان موجودة في العديد من الحضارات والثقافات والديانات المختلفة القديمة منها والجديدة، لكنها لم تكن واضحة كل الوضوح كما نعرفها الآن، ورغم ذلك ظلت تشغل الفكر الأوروبي والغربي قرون من الزمن، ففي عام ١٢١٥ صدر ما يعرف بـ "الميثاق العظيم" في إنجلترا في عهد الملك جون والذي ارتكب عدة انتهاكات ضد القوانين والعادات الحاكمة في ذلك الوقت، فأجبره الرعية على توقيع على الميثاق العظيم، والذي احتوى على عدة حقوق للنبل، جعلها ذلك من أهم الوثائق القانونية في تطور الفكر الديمقراطي والنضال من اجل الحرية^(١)، وفي عام ١٦٢٨ أصدر البرلمان الانجليزي ما يعرف بـ "عريضة الحق" لحفظ الحريات المدنية وتبنت عدة مبادئ أهمها الحق في المثل أمام القضاء وعدم جواز فرض الأحكام العرفية في أوقات السلم^(٢)، في ١٧٧٦ جاء "إعلان الاستقلال" والذي أصدره الكونغرس في أمريكا، وأعلن فيه أنه لم تعد المستعمرات الأمريكية جزء من الامبراطورية البريطانية، كما احتوى على الحقوق الفردية والحق في الثورة^(٣)، وفي عام ١٧٨٩ بعد الثورة الفرنسية صدر في فرنسا ما يعرف بـ "إعلان حقوق الإنسان والمواطنة" والذي صدر كتمهيد لصدور الدستور الفرنسي، تناول الحقوق الفردية والجماعية للأمم، وتناول حقوق الإنسان ككل وليس المواطنين الفرنسيين فقط، ورغم أنه لم يوضح موقفه من حقوق النساء والعبيد إلا أنه ما يزال له مكانة دستورية في الدستور الفرنسي حتى الآن.

بعد انتهاء عهد الحروب الأهلية والدينية في أوروبا، ودخول أوروبا عصر النهضة، والنقاشات المتعمقة حول الدين وهيمنته وعلاقة الأفراد بها وما شابه، ما مهد لظهور حركة الحقوق السياسية، والتي شجعت على وجودها أكثر الحرب الأهلية

الأمريكية والثورة الفرنسية، والتي نادى بحقوق سياسية للشعوب، ونتيجة لذلك ظلت فكرة "حقوق الإنسان" في أذهان الفكر الأوروبي حتى القرن العشرين وقيام الحربين العالميتين، والتي ارتكبت بها خاصة الحرب العالمية الثانية جرائم عديدة ضد ملايين من الأشخاص، فاجتمعت الدول المنتصرة لإيجاد حلول لمنع حدوث تلك الحروب مرة أخرى، وبعد حل ما يعرف بعصبة الأمم بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، جاء إنشاء الأمم المتحدة، واتخذت الأمم المتحدة الحذر حتى لا تتكرر ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ونشوب الحرب العالمية الثانية، فاعتمدت الأمم المتحدة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

كانت اللجنة التي صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضم العديد من الأشخاص من شتى الخلفيات السياسية والثقافية والدينية المختلفة، وتكونت من ١٨ عضواً من ثماني دول في ضوء المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي، وقد قامت السيدة إليانور روزفلت، برئاسة لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واشترك معها السيد رينيه كاسين من فرنسا، الذي وضع المشروع الأولي للإعلان، ومقرر اللجنة، السيد تشارلز مالك من لبنان، و نائب رئيسة اللجنة السيد بونغ شونغ شانغ من الصين، و السيد جون همفري من كندا، ومدير شعبة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي أعد مخطط الإعلان^(٤)

يوصف الإعلان بأنه المعيار المشترك الذي يجب على كافة الشعوب أن تستهدفه، وهو يحدد للمرة الأولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً، وقد ترجم الإعلان إلى ٥٠ لغة.

يتكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من ٣٠ مادة، تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. الخ للجميع، وتجرم التمييز على أي أساس سواء كان على أساس عرقي أو ديني أو جنسي.. الخ، وذلك لضمان حقوق مساوية بين الجميع.

جاء في ديباجة الإعلان "فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها".

لماذا يوم عالمي لحقوق الإنسان

هو الموافق ١٠ ديسمبر من كل عام، احتفالاً وإحياء ذكرى اعتماد الجمعية العامة في الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقوم فيه الأمم المتحدة بتنظيم نشاطات خاصة للتوعية بأهمية اليوم وللتأكيد على استمرار العمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك تنظم بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان العديد من الأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان.

يرمز هذا اليوم لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا العام، ينظم يوم حقوق الإنسان حملة تستمر عاما كاملا للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي وثيقة تاريخية أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف حيث يحق لكل شخص أن يتمتع بها كإنسان - بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. وهي الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم، وهي متاحة بأكثر من ٥٠٠ لغة.

في هذا العام تتبنى حملة لمدة عام كامل، للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و يمكن متابعة الهاشتاج **#standup4humanrights** حول الحملة .

مصر وحقوق الإنسان

رد الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم الثلاثاء الموافق ٢٤-١٠-٢٠١٧ ، على سؤال لأحد الصحفيين خلال المؤتمر المشترك مع الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه، عن ملف حقوق الإنسان في مصر، قائلاً: "مبتسألوش ليه عن حقوق الإنسان في التعليم، معندناش تعليم كويس، وحقوقهم في العلاج، مفيش علاج جيد في مصر". ثم تابع : "مبتسألنيش ليه عن حق التشغيل وحق الإسكان والوعي الحقيقي.. إحنا معندناش كل ده".

على جانب الحقوق الإقتصادية الإجتماعية فإنه وفقاً لنصوص مواد الدستور "١٩،١٨،٢١"، تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها، وتعتبر هذه الموازنة أول موازنة يناقشها البرلمان منذ ٥ سنوات. كما تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا

تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. جاءت الموازنة العامة مخالفة لتلك النصوص، حيث بلغت نسبة الاعتمادات الموجهة إلى قطاع الصحة بالموازنة العامة للدولة ٥,٥% بما يعادل ٤٧ مليار من قيمة الناتج القومي، في مقابل ٢,٦ للتعليم والبحث العلمي.

على الجانب الأخر ذكر تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠١٧/٢٠١٦، أن في مصر يمارس القبض التعسفي لقمع المعارضة، فيتم القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين كما فرضت قيود على المنظمات المشتغلة بحقوق الإنسان، كان "قطاع الأمن الوطني" مسؤولاً عن تعريض مئات من المعتقلين للاختفاء القسري، كما تعرض معتقلون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي ضباط من "قطاع الأمن الوطني"، وغيره من أجهزة الأمن. واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة المميتة خلال العمليات الشرطية العادية، وفي حوادث يُحتمل أن تكون بمثابة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. استمرت المحاكمات الجماعية الجائرة أمام محاكم مدنية وعسكرية. تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات وافية في انتهاكات حقوق الإنسان، و عن تقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. ظلت المرأة عرضة للعنف الجنسي، والعنف بسبب النوع. واصلت الحكومة فرض قيود على الأقليات الدينية، وحاكمت أشخاصاً بتهمة الإساءة إلى الدين. وتعرض بعض الأفراد للسجن بتهمة "الفجور" بسبب ميولهم الجنسية المفترضة. واحتجز مئات من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. واصلت المحاكم إصدار أحكام عديدة بالإعدام، ونفذ بعضها^(٥)

في سبتمبر من العام الحالي أصدرت منظمة هيومن رايتس واتش تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر في عهد السيسي كان عنوانه "هنا نفعّل أشياء لا تصدق: التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسي"، والذي رصدت خلاله حالات تعذيب في السجون المصرية وطالبت بمحاكمة المسؤولين عنه، كما طالبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التحقيق مع عناصر الأمن المصريين وغيرهم من المسؤولين المتهمين بارتكاب التعذيب أو السماح بحدوثه، و إذا اقتضت الضرورة مقاضاتهم في محاكمها، وفقاً لمبدأ الولاية القضائية العالمية^(٦) هاجمت الحكومة المصرية المنظمة بعد التقرير و منعت أعضائها من دخول إلى الأراضي المصرية، كما حجبت الموقع الخاص بالمنظمة.

لم تتوقف انتهاكات الدولة المصرية لحقوق الإنسان عند حقوق محددة، بل شملت كل الحقوق باختلافاتها، فرغبة النظام في فرض استقرار سياسي على نفس ذات الأسس التي بسببها ثار الشعب في ٢٥ يناير ٢٠١١، قام النظام المصري بارتكاب الجريمة تلو الجريمة لتحقيق ذلك، فشهد عام ٢٠١٧ انتهاكات جديدة في مجال الثقافي بغلق عدة مكاتب ولأسباب غير واضحة البداية كانت مع مكاتب الكرامة وهي مبادرة من الشبكة العربية لحقوق الإنسان، تضم عدة مكاتب للقراءة

والاستعارة في الأحياء الشعبية الفقيرة لتوفير مصدر ثقافي لتلك المناطق، إلا أن الحكومة المصرية أغلقتها في ٢٠١٦، في أغسطس الماضي تم التحفظ مكتبات ألف بفروعها، كان ذلك قرار لجنة التحفظ وإدارة أموال جماعة الإخوان، في سبتمبر الماضي أيضا تم غلق مكتبة وسط البلد وهي مكتبة معروفة في شارع محمد محمود الشهير بالأحداث الدامية المعروفة باسم الشارع التي وقعت به أثناء الحراك الذي صاحب الثورة، وهو شارع يقع في وسط محافظة القاهرة "العاصمة المصرية الحالية"، وأشيع أن إغلاقها لأسباب سياسية حيث يملكها رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

في سبتمبر الماضي أيضا شهد اعتقال بعض النشطاء النوبيين بعد تنظيمهم لوقفة سلمية بالدخول للمطالبة بحقوقهم في الأراضي الواقعة خلف السد العالي و التي ترجع ملكيتها للمجتمع النوبي منذ عقود من الزمن، وتعسفت الدولة في الإفراج عن المعتقلين لأكثر من شهرين حتى توفي أحدهم بعد إضرابه عن الطعام و لم تقم إدارة السجن بنقله إلى المستشفى حتى توفي، وحتى الآن لم تتخذ الدولة أي خطوات حقيقية لتنفيذ ما جاء بالدستور الذي نص على إعادة تمكين النوبيين من أراضيهم التاريخية.

كذلك شهدت الفترة الماضية استمرار للانتهاكات في حقوق المواطنين المسيحيين، ففي شهر فبراير الماضي تم تهجير مواطنين مسيحيين من مدينة العريش في سيناء بعد استهداف سبعة مسيحيين وقتلهم على أيدي مجهولين في حوادث متفرقة في شمال سيناء وكان الأقباط يتلقون تهديدات باستهدافهم وباستهداف أسرهم في حال بقاءهم في المدينة، كما وجدوا كتابات على منازلهم تدعوهم للرحيل بعبارة "ارحل"^(٧).

في سياق التهجير كانت هناك يوليو الماضي محاولة لتهجير أهالي جزيرة الوراق من منازلهم التي يتوارثها البعض من أسلاف عديدة، ورغم أنهم يملكون ما يثبت ملكيتهم لتلك الأراضي والمنازل إلا أنه في أحد أيام شهر يوليو الماضي استيقظ الأهالي على حصار قوات الأمن للجزيرة استعداد لإخلاءها وتهجير أهلها وإزالة البيوت تحت ادعاء أنها ملك للدولة وتصدى الأهالي لذلك وتوفى أحد أبناء الجزيرة أثناء المواجهات، وهو ما أدى لاشتعال الموقف، ورغم انسحاب قوات الأمن إلا أن أهالي الجزيرة حتى الآن يعانون من التهديد بإخلاء من منازلهم.

في أبريل الماضي أصدرت منظمة مونيتر لحقوق الإنسان، بيان جاء فيه "صدر في نحو ٢٠ قضية إحالة لمفتي الجمهورية تهميدا للإعدام، حيث وصلت أوراق ١٤٥٠ شخصا للمفتي، ثبت منها نحو ٥٢٠ حكما، و ٨ أحكام منها نافذة بشكل نهائي بعد تصديق الحكومة المصرية عليها، بالإضافة إلى تنفيذ الحكم بالإعدام شنقا

بحق مواطن واحد في مارس\أذار الماضي بينما ينتظر ٦ نفس المصير بعد تصديق رئيس الجمهورية الحالي على إعدامهم"^(٨)

في نوفمبر الحالي حكمت محكمة العسكرية بإحالة أوراق ١٤ من معتقلي القضية ١٠٨عسكرية للمفتي في جلستها المنعقدة اليوم بالمحكمة العسكرية بالإسكندرية

وفي أكتوبر الماضي طالبت ثمان منظمات ومجموعات حقوقية الحكومة المصرية أن تقوم بالتوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وذكر البيان انه بين أكتوبر٢٠١٦ – أكتوبر٢٠١٧ حكم على ٣٤ شخصاً بالإعدام بشكل نهائي في ثماني قضايا، بتهم أغلبها خاصة بقضايا ذات طابع سياسي وقضايا إرهاب^(٩)

بخصوص المنع من السفر فقد كان عدد الممنوعين من السفر وصلت ل٥٥٤ سنة٢٠١٦، بحسب ما نشرته مدونة دفتر أحوال/ واستمر الحال كما هو في عام ٢٠١٧ وأضيفت أسماء جديدة لقائمة الممنوعين من السفر من نشطاء وحقوقيين، مثل الحقوقي محمد زارع، والدكتورة الحقوقية سوزان فياض، والدكتورة الحقوقية عايذة سيف الدولة، والدكتور الحقوقي مجدي عبد الحميد وغيرهم.

في سبتمبر الماضي تم القبض على العديد من الأشخاص، في القضية التي عرفت باسم علم المثلية، حيث في أثناء إقامة حفل غنائي في القاهرة لفرقة لبنانية عرف مغنيها الرئيسي بميله الجنسي المثلي وأثناء الحفل رفع بعض الحضور علم المثلية متعدد الألوان ليرمز للإختلاف، وعلى إثر ذلك قامت الحكومة المصرية بالقبض على العديد من الأشخاص وتوجيه تهم عدة لهم مثل الترويج للشذوذ الجنسي والتحريض على الفسق والفجور"، بالرغم من القانون المصري لا يجرم المثلية في حد ذاتها و لكنه يجرم الفجور الذي من شروطه المقابل المادي .

في قضايا الحق في الحرية والتعبير قامت الحكومة المصرية بحجب العديد من المواقع الصحفية والخاصة بالمنظمات والمؤسسات الحقوقية الدولية والمصرية منها، ففي خلال الفترة من ٢٤ مايو إلى ١٨ يوليو٢٠١٧، حجب عدد من المواقع الصحفية المرخصة في مصر وصل عددها إلى ١٢٥ موقع، كموقع مدى مصر، ومصر العربية، العربي الجديد، البداية ، البديل، ساسة بوست وغيرها من المواقع.

وبحسب موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير فعدد المواقع التي تم حجبها وصل ل ٤٣٤ على الأقل.

المصادر

- ١- موقع منظمة الuhr، رابط الموضوع goo.gl/CX6sJ5
- ٢- المصدر السابق
- ٣ - موقع منظمة الUHR ، رابط الموضوع goo.gl/MkAGt4
- ٤- موقع الأمم المتحدة، رابط الموضوع goo.gl/4fMY6f
- ٥- موقع منظمة العفو الدولية، تقرير مصر ٢٠١٧/٢٠١٦، رابط الموضوع goo.gl/QtrIJa
- ٦- موقع منظمة الهيومن رايتس واتش، رابط التقرير goo.gl/1GHVgp
- ٧- موقع bbc عربي، بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٧، رابط الموضوع goo.gl/dNTwuF
- ٨- موقع المنظمة، رابط البيان goo.gl/uxMeMg
- ٩- البيان على موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، رابط البيان goo.gl/PLt1iM
- ١٠- موقع مبتدا ، الرابط <https://www.mobtada.com/details/477981>
- ١١- السيسي ردأ على "حقوق الإنسان" في مصر: مبتسألوش ليه عن التعليم والعلاج ،موقع الوطن ، الرابط <https://www.elwatannews.com/news/details/2647044>

WORLD

ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان
بل نسأل عن الحرية و العيش معا

DAY

التعبير الرقمي الحر

يقوم برنامج التعبير الرقمي الحر علي دمج تكنولوجيا المعلومات بقضايا مجتمعية حيث يصبح البرنامج هو رؤية جديدة لبناء جسر التواصل بين المنظمات والهيئات العاملة بقضايا مجتمعية وبين المواطنين، ويشكل مساحة حرة واسعة للتعبير والمشاركة بسبل أيسر وأكثر إتاحة وقادرة على الوصول لفضاء واسع من الجمهور.

يعتمد برنامج التعبير الرقمي الحر علي دعم مجالات وقضايا حقوقية وتحويلها لحراك رقمي قائم علي مبادئ إتاحة وتداول المعلومات والحق في المعرفة كحقوق أساسية في حياة الإنسان

كما يهدف البرنامج إلى خلق مجتمع رقمي متكامل يتمتع جميع أفرادَه بفرص متساوية في معرفة وتداول المعلومات وخلق أكبر عدد ممكن من الفرص لتعزيز جاهزية المواطن تكنولوجيا ومعلوماتيا وصولا في النهاية إلى الغاية الكبرى المتمثلة في رآب الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع وكذلك تحقيق المواطنة الرقمية العادلة.